

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/11/18/Add.1  
9 June 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية عشرة  
البند ٦ من جدول الأعمال

## الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

بنغلاديش

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

ردود بنغلاديش على التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري  
الشامل المتعلق ببنغلاديش في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الرد	التوصية
	١
	<p>بنغلاديش طرف في جل المعاهدات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتم بانتظام استعراض معاهدات وبروتوكولات اختيارية أخرى متعلقة بحقوق الإنسان للنظر في إمكانية الانضمام إليها/التصديق عليها. وهذه عملية مستمرة تتطلب دراسة متأنية، إذ تنشأ عنها مسؤوليات محددة، من بينها التزامات على الدولة الطرف بتقديم تقارير متعددة.</p> <p>وأثناء الاضطلاع بعملية النظر تلك، تظل بنغلاديش مدركة تماماً للأهداف الأساسية المتوخاة من معاهدات حقوق الإنسان ومن البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بها، بما فيها تلك المذكورة في هذه التوصية. غير أن بنغلاديش تحترم أحكام هذه المعاهدات وتبذل جهوداً من أجل الامتثال لأهدافها.</p>
	٢
	<p><b>اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١</b></p> <p>مع أن بنغلاديش ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، فإنها تمسكت دائماً بمبادئها وأهدافها. ورغم أن كاهلها مثقل بحالة لجوء طال أمدتها نشأت في بلد مجاور، فإنها لم تُعد قسراً أي لاجئ من اللاجئين البالغ عددهم ٣٠٠.٠٠٠ الذين أتوا من ميانمار، حتى في فترة مكوثهم الأولى في بنغلاديش عندما لم يكن هناك حضور أو دعم دولي. وفي حالة لجوء لم يتم فيها إعادة أي لاجئ إلى وطنه في السنوات الثلاث الماضية وفي ظل عدم اقتسام المجتمع الدولي مع بنغلاديش إلا التمر اليسير من العبء الواقع عليها، تواصل بنغلاديش استضافة اللاجئين الباقين وتوفير مرافق أفضل وتحسين تدابير الحماية. وحظي دور بنغلاديش في حماية حقوق اللاجئين من ميانمار باعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أكثر من مرة. ويجب بحث الانضمام إلى هذه الاتفاقية في ضوء الوضع القائم والسياق الإقليمي العام. ولا تزال هذه المسألة تُعرض على نظر الحكومة بانتظام.</p> <p><b>اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩</b></p> <p>صدقت بنغلاديش، في عام ١٩٧٢، على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السكان الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧ (الاتفاقية رقم ١٠٧)، التي تتناول عدداً من المسائل بما فيها الحقوق الأساسية، والحقوق المتعلقة بالأراضي، والعمالة، والتدريب المهني، والصحة، وغير ذلك من الحقوق التي تهم الشعوب الأصلية والقبلية. كما صدقت بنغلاديش، في عام ١٩٧٢، على الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة). ورغم أن بنغلاديش لم تصدق بعد على الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، فإن الشعوب القبلية في أراضي هضبة شيتاغونغ يتمتعون فعلاً بالحقوق المكرسة في أغلب أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ من خلال تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بأراضي هضبة شيتاغونغ. وقد جرى بالفعل تنفيذ معظم أحكام الاتفاق. ولا تزال الحكومة الحالية في طور تنفيذه في إطار دستور جمهورية بنغلاديش الشعبية.</p>

الرد	التوصية
	٣
تقبل بنغلاديش التوصية بإعادة النظر في تحفظاتها. غير أن بنغلاديش بلد يتسم بالتنوع الثقافي والديني، لذلك فإنه لا بد من تحقيق توافق واسع للآراء بين جميع مجتمعاته المحلية لاتخاذ قرار في هذا الشأن.	
تقبل بنغلاديش التوصية.	٤
قبلت بنغلاديش التوصية وشرعت بالفعل في خطوات لتقوية آليات حقوق الإنسان. فقد أنشأت الحكومة بالفعل لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠٧. ومعروض على البرلمان حالياً مشروع قانون بعنوان "مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩" قدمته وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية وهو قيد نظر اللجنة البرلمانية الدائمة.	٥
تقبل بنغلاديش التوصية وقد اتخذت إجراءات بالفعل.	٦
تقبل بنغلاديش التوصية وقد اتخذت إجراءات بالفعل.	٧
قبلت بنغلاديش التوصية وقد اتخذت بالفعل خطوات لتحسين بعض البرامج. أنشأت الحكومة مؤخراً "المجلس الوطني للنهوض بالمرأة والطفل" برئاسة معالي رئيس الوزراء للتوصية بتعديل القوانين والقواعد المعمول بها حالياً لحماية النساء والأطفال.	٨
تقبل بنغلاديش التوصية.	٩
تلتزم الحكومة بتناول هذه الشواغل. غير أنه سيتوجب تناولها في السياق العام للخطوات المتخذة من أجل زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً مكلفة بالإشراف على الامتثال وتقديم توصيات بشأن خطوات محددة يجب اتخاذها لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك في المناطق المذكورة في التوصية.	١٠
وتلقت الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين تعليمات باحترام معايير حقوق الإنسان أثناء أداء واجباتها. كما أن قضايا حقوق الإنسان مدرجة في مناهج تدريب أفراد وكالات إنفاذ القوانين. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض الشركاء في التنمية حالياً في سلسلة من الدورات التدريبية لتوعية الأفراد العاملين في وكالات إنفاذ القوانين بقضايا حقوق الإنسان. ويُتوقع كذلك أن يحقق برنامج إصلاح الشرطة نتائج مشجعة في هذا الصدد.	
تقبل بنغلاديش التوصيات. وقد فصلت الحكومة بالفعل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية واتخذت ما يلزم من خطوات لإنشاء نظام يقيم العدل بصورة فعالة وسريعة. كما شرعت الحكومة في برامج لإشراك الشرطة والمجتمع المدني في وضع استراتيجية وطنية لإقامة العدل بصورة فعالة.	١١

التوصية	الرد
١٢	لقد أبدت بنغلاديش تعاوناً تاماً مع آليات الإجراءات الخاصة. وأجرى بعض المقررين الخاصين زيارات في السنوات الأخيرة. ولا تزال بضعة طلبات في انتظار الرد عليها. ونحن في المرحلة النهائية من دراسة طلباتهم ونتوقع أن تبدأ الزيارات قريباً جداً. ولا نرى أن إصدار دعوة دائمة هو الطريقة الوحيدة لضمان التعاون الكامل.
١٣	تقبل بنغلاديش التوصية.
١٤	تقبل بنغلاديش التوصية.
١٥	تقبل بنغلاديش التوصيات ما عدا التوصية المتعلقة بقانون الأسرة الموحد. الزواج المبكر والمهر محظوران واعتُبرت ممارستا الزواج المبكر والمهر جريمة تستحق العقاب بموجب قانون الحد من تزويج الأطفال الصادر في عام ١٩٢٩ وقانون حظر المهر الصادر في عام ١٩٨٠. وقد عدلت الحكومة مؤخراً قانون الجنسية وأزالت التمييز بين الرجل والمرأة. ولا توجد تفاوتات في الأجور بين الرجال والنساء ويحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها أربعة أشهر. ولأن بنغلاديش بلد يتسم بتنوع الثقافات والأديان، فإننا بحاجة إلى اتفاق واسع بشأن قانون أسرة موحد يلقي قبول جميع الأقليات الدينية والإثنية. وستشاور الحكومة مع جميع الأطراف المعنية ومع أعضاء مختلف المنظمات الدينية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.
١٦	تقبل بنغلاديش التوصية.
١٧	لا تتغاضى الحكومة عن التمييز في حق أي شخص على أساس العرق، أو اللون، أو نوع الجنس، أو الدين، أو أي اعتبار آخر. ويضمن الدستور المساواة بين جميع المواطنين، شأنه في ذلك شأن أحكام القانون وممارسة الدولة. وزيادة على ذلك، اتُخذت تدابير إيجابية لتيسير الحصول على التعليم وفرص العمل وغير ذلك من الخدمات لهذه المجموعات. وتضع الحكومة الحالية في اعتبارها بوجه خاص رفاه الأقليات الدينية. وتؤخذ ادعاءات التمييز على محمل الجد.
١٨	تقبل بنغلاديش التوصيات. وضعت بنغلاديش نظام ميزانية يراعي المنظور الجنساني. فأكثر من نصف موارد ميزانيتها مخصص للحد من الفقر. وتركز الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر على النساء الفقيرات بوجه خاص. ووضعت طائفة واسعة من برامج شبكات الأمان لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي تعترض النساء والأطفال الفقراء. ومن بين تلك البرامج: (أ) إعانة المرأة الأرملة والمعوزة والمتخلى عنها؛ (ب) برنامج تنمية الفئات الضعيفة؛ (ج) وبرنامج تنمية الفئات الضعيفة لفائدة الفقراء المعدمين؛ (د) إعانة المرأة الحامل والمرضع.

الرد	التوصية
	١٩
	ليست بنغلاديش في وضع يتيح لها قبول التوصية في هذه المرحلة. لا يزال النص القانوني الذي يسمح بإصدار حكم بالإعدام سارياً في بنغلاديش للعبوة فقط في الجرائم الشنيعة كرمي الأحماض، والأعمال الإرهابية، والقتل العمد، وتهريب المخدرات، والاعتصاب، واختطاف النساء والأطفال. ويتوخى كل من القضاء والإدارة الحذر والشفقة الشديدين في تناول حالات الحكم بالإعدام، وهي عقوبة لا تصدر إلا في القضايا الشديدة الخطورة التي تتعلق بانتهاك فادح لحقوق الإنسان للضحايا. ونسبة تنفيذ عقوبات الإعدام تلك متدنية جداً في بنغلاديش. وتتيح الآلية القانونية القائمة كذلك عدة سبل للطعن القانوني في الحكم بتلك العقوبة عن طريق دائرة المحكمة الأعلى في المحكمة العليا، التي تؤيد أو ترفض الحكم بالإعدام الصادر عن محكمة دنيا؛ أو عن طريق دائرة الاستئناف في المحكمة العليا، التي يجوز للمدعى عليه أن يستأنف أمامها الحكم بالإعدام؛ أو عن طريق التوجه إلى الرئيس الذي يجوز له أن يصدر عفواً عن الشخص المعني.
	٢٠
	لا تتغاضى الحكومة عن مثل تلك الحوادث. فالمواد ٦٠ و٦١ و١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية واللوائح ٣٢٤ و٣٢٧ و٣٢٨ من لوائح الشرطة تحدد أساليب معاملة الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة. وتلتزم الحكومة بأن تضع حداً لجميع الأنشطة التي تقوم بها وكالات إنفاذ القوانين خارج إطار القضاء، كما تلتزم بتقديم أي موظف تثبت مسؤوليته على مثل تلك الأفعال إلى العدالة. تحسين ظروف السجن عملية مستمرة وهي أيضاً مرهونة بتوفر الموارد.
	٢١
	تقبل بنغلاديش التوصية.
	٢٢
	تقبل بنغلاديش التوصية.
	٢٣
	تقبل بنغلاديش التوصية، وهي تعمل على ضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية تنفيذاً فعالاً.
	٢٤
	تقبل بنغلاديش التوصية.
	٢٥
	تقبل بنغلاديش التوصية. وتقويةً للسلطة القضائية، أنشأت الحكومة هيئات منفصلة هي لجنة الخدمة القضائية، ولجنة مرتبات موظفي القضاء، ومعهد التدريب على الإدارة القضائية. وقد أوصت لجنة مرتبات موظفي القضاء بوضع هيكل جديد لجدول المرتبات الخاص بموظفي القضاء، وهو قيد نظر الحكومة. وتيسيراً لعمل السلطة القضائية، وظفت الحكومة عدداً من الموظفين في المحاكم الأدنى درجة.
	٢٦
	لا تتغاضى الحكومة عن هذه الممارسة، وستقدم أي موظف تثبت مسؤوليته عن مثل تلك الأفعال إلى العدالة.

التوصية	الرد
٢٧	تقبل بنغلاديش التوصية المتعلقة بتدريب موظفي القضاء في مجال حقوق الإنسان. ويجري تدريب موظفي القضاء في مجال حقوق المرأة والطفل والأقليات. بيد أنه لا يمكن قبول التوصية المحددة المتعلقة بالتوجه الجنسي. فبنغلاديش مجتمع ذو قيم تقليدية وثقافية راسخة. والعلاقة المثلية ليست معياراً مقبولاً لدى أي مجتمع محلي في البلد. بل إن التوجه الجنسي، في الواقع، ليس مشكلة في بنغلاديش. ولم يعرب أحد في البلد عن أي شاغل يتعلق بهذه المسألة. لذلك، فإن هذه التوصية لا تعني بنغلاديش.
٢٨	تقبل بنغلاديش التوصية وهي تتخذ بالفعل التدابير الضرورية في هذا الشأن.
٢٩	تقبل بنغلاديش التوصية. وقد قُدمت الضمانات التشريعية الضرورية.
٣٠	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣١	تقبل بنغلاديش التوصية. حتى تضمن بنغلاديش الأمن الغذائي لمواطنيها، اعتمدت برامج لزيادة الإنتاج الغذائي عن طريق تقديم مدخلات زراعية للمزارعين في الوقت المناسب وبكلفة يسيرة. وقد خفضت الحكومة أسعار الأسمدة وأسعار الوقود المستخدم في الري، وما فتئت تُزوّد المزارعين بالبذور الجيدة، في جملة تدابير أخرى لدعم المزارعين.
٣٢	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٣	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٤	تقبل بنغلاديش التوصية، وهي في طور التنفيذ التام للاتفاق. وقد نُفذت بالفعل معظم أحكام اتفاق السلام المتعلق بأراضي هضبة شيتاغونغ. وستُنَفَّذ الأحكام الباقية منه في أقرب وقت ممكن في إطار دستور بنغلاديش.
٣٥	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٦	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٧	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٨	تقبل بنغلاديش التوصية.
٣٩	تقبل بنغلاديش التوصية.
٤٠	تقبل بنغلاديش التوصية.
٤١	تقبل بنغلاديش التوصية.
٤٢	تقبل بنغلاديش التوصية.